

۱۳۶۵ خجست

تأليف العلامة الفاضل المرحوم : الشيخ عبد القادر الخوجي .

ویلی

موجز من رسالة في تحرير المقادير الشرعية على المذاهب الأربعة ومعالمتها
بالفهرام لفضيلة الأستاذ : عبد العزيز عيون السود أمين فتوى حمص

توزع مجاناً

§ محتوى الرسالة §

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٥ -	تنبيه مهم	١ -	تعريف في هذه الرسالة
٢٦ -	المستبرئ لدينه متباعد عن الشبهات	٢ -	مقدمة جمعية العلماء
٢٧ -	حاصل ما فسر به العلماء المتشابه	٣ -	مقدمة الرسالة
٢٧ -	ارتكاب المنهي موقع في الحرام	٤ -	اقسام البيع وتعريفها
٢٨ -	تلبيس الشيطان باغلاق باب الورع	٥ -	بيع ما ليس بمال
٢٩ -	السعيد الموفق من يحتاط في مواضع الخلاف	٦ -	بيع المدوم وما في حكمه وهو بيع الفرر
٣٠ -	صاحب الغزيرة لا يعسر عليه الورع	٧ -	بيع ما ليس متقوما
٣٠ -	مقدمة لاثبات موجز عن رسالة المقادير	٨ -	بيع من ليس اهلا للبيع
٣١ -	زنة الاستغرام واللييرة مقداران شرعيان	٩ -	بيع ما ليس في ملكه
٣١ -	الدرهم والمقال الشرعيان درهمان	١٠ -	بيع ما اشتراه قبل ان يقبضه
٣١ -	الارطال الشرعية ومعادلتهم بالغرام	١١ -	شراء ما باع باقل مما باع قبل قبض الثمن
٣١ -	الوسق والصاع والمد والقلتان	١٢ -	البرص
٣٢ -	جدول بزنة بعض النقود وما فيهم من الخالص والنفس	١٣ -	بيع المجهول او بضمن مجهول او الى اجل مجهول
٣٢ -	مقدار نصاب الزكاة والديعة	١٤ -	بيع بشرط
٣٢ -	اختلاف الأئمة في اعتبار الغالب او الخالص من غالب الذهب والفضة	١٥ -	الربا وهو نوعان وعلتهما
٣٣ -	تصويب الاخطاء واستدراك ما فات	١٦ -	حرمة الربا قطعية والتوبة منه واجبة ورده فريضة
		١٧ -	من المسائل المتعلقة بالزبا جريمة وابطاحه
		٢٢ -	بيع المكروه

بسم الله الرحمن الرحيم

تعريف في هذه الرسالة لفضيلة علامة حماد الشيخ محمد الحامد وفقه الله تعالى
الحمد لله ذي الفضل العظيم يختص برحمته من يشاء . فيجعلهم
أوعية العلم وسادة النبهاء . والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام
المرسلين الأصفياء وخاتم النبيين الأتقياء . وفقه المحققين الفقهاء
ومرشد المرشدين العلماء . وعلى آله وصحبه المخلصين الأوفياء
وعلى من سار سيرهم من عيون الأعيان الفضلاء .

أما بعد :

فقد قرأت هذه الرسالة الصغيرة في حجمها . الكبيرة في علمها فرأيت أن
نشرها في الناس قربة ومثوبة . لأنها من التحقيق صفوة : ومن فقه المعاملات
خلاصة ولكنها خلاصة لا كالتلخيصات وصفوة لا كالصفوات : فقد لامست واقع
الداء فوضعت عليه ناصع الدواء وداخلت الخلل فسوته . والعوج فقومتسه .
فكانت بحق جديرة بأن يترسمها المسلمون في يومهم وشرائهم ان كانوا يرومون
أكل الحلال الطيب . واجتناب الحرام الخبيث فان الاول يفضي بآكله الى الهدى
والتوفيق واستقامة السلوك وصالح التصرف واستجابة الدعاء وحسن المنقلب
والمثوى في جزات النعيم مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصدّيقين والشهداء
والصالحين .

7
وحسن أولئك رفيقاً : وعلى العكس من ذلك أكل الحرام يقسو به القلب ويفسد
التصور ويموج السير ويرتطم صاحبه في حاة الشقاوة ويفرق في ^{أحواله} الخذلان ويرد عمله عايه وهو غير محاب الدعاء ثم مصيره من بعد الي الجحيم ^{مع}
الفجرة الاشقياء الذين كانت صفقتهم خاسرة وتجارتهم باثرة وفي الحديث النبوي
الشريف الذي رواه الطبراني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها : قال تليت
هذه الآية عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم (ياأيها الناس كلوا
مما في الارض حلالاً طيباً) فقام سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه فقال
يا رسول الله أدع الله أن يجعلني مستجاب الدعوة فقال له النبي صلى الله عليه وآله
وسلم (يا سعد أظ مطعمك تكن مستجاب الدعوة والذي نفس محمد بيده
ان العبد ليقتذف اللقمة الحرام في جوفه مايتقبل منه عمل أربعين يوماً وإما عبد
نبت لجه من سحت فالنار أولى به) وروى ابو داود في المراسيل عن أبي القاسم
بن خزيمة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من اكتسب مالا من مائمه
فوصل به رحمه أو تصدق به أو انفق في سبيل الله جمع ذلك كله جميعاً فقتذف
به في جهنم : ولن يسلم للمرء تناول الحلال الا ان عرف طرق المعاملات الشرعية
كما رسم الشارع صلى الله عليه وآله وسلم طبقاً لما أوحى الله سبحانه اليه والا
فأن من لازمه الخبط والخلط والارتطام في الحرام وهذا شأن من اطفأ
مصباح الهدى على نفسه ارتكاساً في الوهدات وانتكاس في الضلالات وقد كان
في امكانه الجلوس الى فقهاء المسلمين ليتلقى عنهم قواعد المعاملات التي توزع
الحقوق في عدالة اكهية مافوقها عدالة وفي رحمة ربانية لن تلحق بها رحمة

ومها اختط البشر لانفسهم واشترعوا فلن يبرحو موغلين في الجهالات الا أن
يهدو بنور ربهم سبحانه [والله يعلم وأنتم لا تعلمون] هذه الرسالة تحفة كبرى
يزيد من قيمتها ويرفع من قدرها أنها أثر رجل فاضل كريم وفقه عالم عظيم
قد كمله الله علماً وعملاً وخلقاً حسناً في تواضع شريف والتفات منيف وذلك
هو الاستاذ الفقيه الحجة الشيخ عبد القادر الخوجة الذي أسأل الله له أن يغدق
شآبيب الرحمة على جدته ويسكنه فسيح جناته وأن يرضى عنه رضاء لا سخط
بعده آمين حقاً لقد كان شمس العلماء وفقه الفقهاء وموئل الطالبين وقد دنا الله فجع
به المسلمون وحزنوا لفقده ووجدوا من ورائه فراغاً ولعل الله (الله) يجعل من
تلامذته خلقاً يملؤه .

كنت أسأله عن بعض ما يعرض لي من اشكالات علمية يحتاج الطالب الى
الجواب عنها ليأخذ كل من المسائل موضعه من ذهنه فلا تنتشر عليه ولا يقع في
الفوضى العلمية التي هي أشد خطراً على المحصل من أي شيء آخر كنت اذا
سألته أجدني بين يدي حبر جليل محقق وفقه عميق مدقق ينزل كلامه من
نفسي منزل اليقين لانه ثمر جهد شديد بذله في عمر مديد لتحصيل المعرفة
يمده ذكاء وافر وأفق واسع وورع ملائم تقى واخباتاً لربه الكريم عز شأنه وتعالى
جده: ولعل القاري الكريم يلمس اخلاص الشيخ رحمه الله تعالى الساطع نوره
من بين سطوره ومن خلال كلماته وعلامة ذلك أنه لم يشأ التوسع في التأليف
وليته فعل لنعم بآثاره الشريفة ونفرت منها علماً هو أشهى لارتاده من
الذائد الجسمانية التي يقتل الناس عليها لكنه رحمه الله تعالى نظر الى ما بعد

الناس عن الانزلاق فكتب فيه فقط رأفة منه بهم ورحمة وبراء لذمته من
آفة الكتمان وتلك شيمة العلماء الماملين ورثوها من مورثهم سيدنا رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم فهو بالمؤمنين رؤوف رحيم وقد بلغ الرسالة وأدى
الامانة فجزاه الله عنا خير ما جازى نبياً عن قومه ورسولا عن امته وجزى
خيراً كل من تأسى به وسار في سبيله فرأف ورحم وتعلم وعلم .

الفقيه الى الله تعالى

محمد الحامد

مدرس جامع السلطان

وخطيبه في حماه

يوم الخميس / ٢٨ / من شهر ربيع

الآخر سنة ١٣٨٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله العليم الحكيم شرع لعباده من الدين ما يصلح فاسداهم ويرشد حائرهم ويهدي ضالهم الى الطريق القويم والصراط المستقيم الذي فيه سعادة الدارين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين .

وبعد فقد قررت جمعية العلماء في حمص طبغ رسالة في احكام بعض البيوعات لفضيلة العالم العلامة المرحوم الشيخ عبد القادر بن الشيخ حسن الخوجة ونشرها مجاناً ليعم بها النفع ويطلع عليها الخاص والعام من المساهين ويعرفوا حكم الله فيما شاع وانتشر من المعاملات .

ومؤلف هذه الرسالة رحمه الله تعالى عالم ثبت ثقة تفقه على مشايخ انتهت اليهم رئاسة المذهب في عصره : منهم فضيلة العالم الفقيه الشيخ عبد الغفار بن الحاج عبد الغني عيون السود الذي تفقه على مفتي حمص العالم الفقيه الشيخ خالد الاتاسي شارح المجلة وسنده معروف مشهور متصل بخاتمة المحققين العلامة : السيد محمد أمين عابدين صاحب حاشية رد المختار على الدر المختار وكل من هؤلاء تفقه على جماعة بل على جماعات متصلة أسانيدهم بصاحب المذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان المتصل سنده بسيد النبيين وخاتم المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً الى يوم الدين .

وقد كان المؤلف رحمه الله تعالى مرجع الخاصة والدائمة جاداً في الافادة

والاستفادة ولمزاولته أعمال التجارة اطلع على كثير مما يقع الناس فيه .
فألف هذه الرسالة قِيَاماً بِوَأَجِبِ النَّصِيحَةِ وَامْتِثَالاً لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ
بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ كما ذكر ذلك في المقدمة .
وجمعية العلماء في حمص تحت المسلمين على دراستها وتطبيق أحكامها طواعية
لله ورسوله وتجنباً لحدوده والله الموفق .

جَمْعِيَّةُ الْعُلَمَاءِ

الحمصية
١٣٦٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
أما بعد : فقياماً بواجب النصيحة وامثالاً لأمر الله تعالى ورسوله بالامر بالمعروف
والنهي عن المنكر نتقدم بهذه النصيحة في بيان الحكم الشرعي في بعض
اليووعات التي كثرت في هذا الزمان وأكثرها فاسد أو باطل يحرم مباشرتها
ويجب على كل من المتبايعين فسخها أو تركها والتوبة منها لما ان مباشرة العقود
الفاسدة حرام كالربا وبعضها ربا ومقاسمها كثيرة ومضارها عظيمة لما يترتب
عليها من الاختلاف والمخاصمة والتباغض .

وحكمة الله تعالى اقتضت انه لما من عقد صحيح شرعي إلا فيه القناعة
والرضا ولا يترتب عليه اختلاف في الغالب وما من عقد ممنوع شرعاً إلا يحصل
فيه الاختلاف والنزاع في الغالب . والمقصود من مشروعية البيع دوام نظام
العالم وانتظام امر الناس ليكون وسيلة الى المعاد ولا يتأني هذا الا في البيع
الصحيح . اذ الفاسد يأتي بعكس المطلوب لما ينجم عنه من الخلاف ويترتب عليه
من الاثم والعقاب في الآخرة فقد اخرج (الترمذي) عن رفاعه بن رافع
رضي الله عنه قال (ان التجار يبعثون يوم القيامة فجاراً الا من اتقى الله
وبره وصدق) واخرج ايضاً عن عمر رضي الله عنه قال (لا يبيع في سوقنا الا
من فقه في الدين) واخرج ايضاً عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (التاجر الامين الصدوق مع النيين والصديقين
والشهداء والصالحين) .

فعلى الماقل ان يتحرى في تجارته الامور الشرعية وتكون عقودها كلها

منطبقة على ذلك ليس هذا في دنياه وبسمل له أمر دينه وقد اختصرنا هذا البحث في
ضوابط يندرج تحتها مسائل كثيرة يئنا بعضها ويمكن التفطن لكثير منها
والله يتولى هداانا ويوفقنا لما فيه رضاء .

وليعلم ان البيع اما صحيح او باطل او فاسد :

- فالصحيح ما كان مشروعاً بأصله ووصفه وذلك بأن يكون المبيع
مالاً موجوداً مقدور التسليم جائز الانتفاع به شرعاً معلوم القدر والوصف أو
مشاركاً إليه أو إلى مكانه المختص به مملوكاً للبائع أو له ولاية عليه بثمن هو مال
معلوم القدر والوصف حال أو مؤجل إلى أجل معلوم للاحتبايعين وهما من أهل
التصرف فإذا تم بين المتعاقدين بالايجاب والقبول بأن وافق الايجاب والقبول ولم
يذكر معه شرط مفسد ترتب عليه حكمه فدخل البيع في ملك المشتري والثمن
في ملك البائع أو تعلق بذمة المشتري ان كان غير عين .

- والباطل ما كان غير مشروع أصلاً لا بأصله ولا بوصفه وذلك كأن يكون
المبيع أو الثمن غير مال أو غير موجود أو العاقد غير أهل كصغير غير مميز
أو مجنون وهذا البيع لا يفيد الملك وان اتصل به القبض فإذا قبض المشتري المبيع
في هذا البيع لا يملكه ويجب رده على البائع وإذا هلك بيده لا يضمه للبائع .

- والفاسد منعقد بأصله لا بوصفه بأن صدر من أهله في محله ولكن حصل
الخلل في بعض أو صافه المعتبرة شروطاً للصحة وهذا البيع لا يفيد الملك بمجرد
فإذا اتصل به القبض بأن قبض المشتري المبيع بعد العقد باذن البائع ملكه
المشتري ملكاً خبيثاً فيجب على كل منها فسخه رفعاً للمعصية مادام بيد المشتري
على حاله وإذا هلك بيد المشتري أو استهلكه يجب عليه القيمة ان كان قيمياً
أو المثل ان كان مثلياً كالمكيل والموزون .

بيع ما ليس بمال :

بيع ما ليس بمال باطل لأن البيع مبادلة المال بالمال فإذا كان المبيع أو الثمن ليس مالا انعدمت حقيقة البيع ، والمال ما تميل اليه النفس ويجري فيه البذل والمنع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة وهو على قسمين مال متقوم وهو الذي يجوز الانتفاع به شرعاً وغير متقوم وهو الذي لا يجوز الانتفاع به شرعاً كالخمر والتخزير والمنخقة والموقوذة وهي التي تضرب حتى تموت فبطل بيع الميتة والدم لقوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة والدم ..)

وقال صلى الله عليه وسلم (ان الذي حرم أكلها حرم بيعها) وبطل ايضاً بيع التراب القليل وقطعة قرطاس وخرقة بالية وبيض ممتن وجوز فارغ وغير ذلك مما ليس بمال ومن هذا يبيع (البون) وهي بطاقة الاعاشة للسكران او الدقيق ونحو ذلك فيبيعها باطل لانه لا يخلو اما ان يبيع نفس البطاقة وهذا القدر من الورق لا قيمة له فهو ليس بمال او يبيع ما فيه فكذلك باطل لانه يبيع ما ليس عنده وقد روى مسلم عن سليمان بن يسار قال قال أبو هريرة رضي الله عنه لروان بن الحكم أحلت بيع الربا قال ما فعلت قال أبو هريرة أحلت بيع الصكالك وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفى فخطب مروان فنهى عن بيعه قال سليمان فرأيت الشرطة يأخذونهم من أيدي الناس .

وبطل بيع لبن المرأة وكذا سائر اجزاء الانسان وبطل ايضاً جلد الميتة قبل دبه وبعد دبه يجوز بيعه ويستفح به بجميع انواع النفع سوى الأكل

بيع المردوم :

بيع المردوم باطل لانعدام الحقيقة كما تقدم ومنه بيع حق التعلي بأن يكون لرجل علو على سطح بيت آخر فينهدم الملو ولا يبقى له أثر او ينهدم مع السفلى فاراد صاحب الملو يبعه لصاحب السفلى او لغيره فالبيع باطل ومن هذا (الفروغية) التي يأخذها مستأجرو المستغلات كالحوانيت والخانات ونحوها يتنازل المستأجر عن دكانه مثلا لغيره بمقابلة مال فهو الباطل لا يحل له أخذه لانه ليس له الا مجرد وضع اليد وكونه مستأجرا عدة سنين وهذا غير مال بل ولا حق مجرد فلا يعتبر اصلا نعم لو كان له بالحانوت بناء او أخشاب او رفوف ونحوها موضوعة بأذن المالك او الواقف أو الناظر وهو المسمى بالكذك فيجوز بيعه لغيره ويصير المشتري احق باستئجار هذا المحل مادام يدفع اجر المثل ومثله الكر دار في البساتين واما اذا كان وضعها بلا اذن فيجوز بيعها ايضا ولكن لا يكون هذا المشتري احق بالاستئجار من غيره فليتبينه له والله أعلم .

ومن بيع المردوم ما أصله غائب كجزر وفجل وكذا بيع التاج كأن يبيع ماتنتجة هذه الدابة بطناً أو بطين ونحو ذلك وكذا بطل بيع الثمرة قبل بروزها وصيرورتها مالا وضمان الكرم والمقاتسي قبل انقضاء الثمرة وصيرورتها مالا ينتفع به باطل .

أخرج أبو داود عن سيدنا علي رضي الله عنه وكرم وجهه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر وعن بيع الضرر وعن بيع الثمرة قبل ان تدرك .

بيع ملاحها كما في رواية
سبحون من العاهة

بيع ما هو في حكم الممدوم وهو بيع الفرر .

كل ما هو ممدوم عرفاً ، يعني لاحقية « وما في وجوده خطر بين أن يكون موجوداً أولاً لا يجوز بيعه فيفسد بيع اللبن في الضرع وحمل الحيوان ولؤلؤ في صدف وضربة القانص والفانص للفرر أي الخطر ويفسد بيع صوف على ظهر غنم وأطراف الحيوان قبل ذبحه كالأكارع والرؤوس والجلود والمصران والكرش ونحو ذلك وكذا كل ما اتصل به خلقي كبرر في بطيخ ونوى في تمر لان لها حكم الممدوم .

أخرج الدار قطني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباع تمر حتى يطعم أو صوف على ظهر أو لبن في ضرع أو سم في لبن) .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم (نهى عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع وعن بيع ما في ضرعها وعن شراء الصدقات حتى تقبض وعن ضربة القانص) رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وكل ما لا يجوز إفراده بالمقد لا يجوز استثنائه منه فيفسد بيع الشاة إلا كرشها مثلاً وهو كثير الوقوع يبيع أحدهم الشاة ويشترط على المشتري السخورة فهذا بيع فاسد .

بيع ما ليس متقوماً .

المتقوم له إطلاقان عرفي وهو الأحرار وشرعي وهو جواز الانتفاع به شرعاً فغير المتقوم بالمعنيين وهو غير المحرز والذي لا يجوز الانتفاع به شرعاً

لا يجوز بيعه فبطل بيع الحمر والخنزير وشعره والمنخقة والموقوذة ونحو ذلك مما هو مال ولكن لا يجوز الانتفاع به شرعاً ويجوز بيعه بين غير المسلمين .
لانه مال عندهم وقد امرنا بتركههم وما يدنون .

روي البخاري ومسلم وغيرهما عن جابر رضي الله تعالى عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (ان الله حرم بيع الحمر والميتة والخنزير والاصنام ف قيل يا رسول الله : أ رأيت شحوم الميتة فانها تطلى بها السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس قال لا هو حرام)

وبطل بيع سمك لم يصد وكذا سائر الصيد قبل قنصها لعدم الاحراز وعدم الملك . فمن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا تشتروا السمك فانه غرر . رواه احمد وبعد صيدها يجوز بيعها الا اذا القيت في حظيرة لا يمكن أخذها الا بحيلة فيفسد بيعها لعدم القدرة على التسليم ومثلها بيع طير في الهواء لا يرجع بعد ارساله وان كان يرجع يصح واذا بقي السمك في الماء ويؤخذ بلا حيلة يجوز بيعه وللمشتري خيار الرؤية وفسد بيع ماء في معدنه والمراعي واجارتها ولو في ملك البائع او المؤجر لعدم الاحراز .

بيع من ليس اهل للبيع

وبطل بيع صبي لا يعقل ومجنون لعدم الاهلية وأما الصبي اذا كان مميزاً يعقل البيع والشراء فيصح بيعه باذن وليه ومنه شراء الصغير المميز بما يعطيه وليه من الفلوس القليلة فيجوز بيعه بها ما ينفعه كالفواكه والحلواء وآلة الكتابة ونحو ذلك ، فان وليه لم يعطه الا ليشتري به نحو هذا ويستدل على ذلك بقلته وان بغير اذن وليه فتصرفه موقوف على اجازة الولي فللولي ان يحيز ما يملك عليه

التصرف به فلا يجوز ما فيه غبن فأحش . والمعتوه كالصبي .
وفسد بيع المضطر وشراؤه وكذا بيع المكره وشراؤه لعدم الرضا المشروط
في الآية (الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) واذا زال الاكراه بعد البيع فالمكره
بالخيار ان شاء امضاه وان شاء فسخ لان الفساد كان لحقه فيخير ويصح بيع
السكران وهو في جميع تصرفاته كالمصاحي اذا كان سكر بمحرم واما اذا سكر
بمباح كما اذا سكر مكرها على الشراب او مضطراً او جاهلاً انه مسكر فحكمه
حكم المغمى عليه فلا يعتبر تصرفه اصلاً والله أعلم .

بيع ماليس في ملكه

اذا باع شيئاً ليس هو في ملكه فبيعه باطل الا بطريق السلم لانه صلى
الله عليه وسلم نهى ان يبيع الانسان ماليس عنده ورخص في السلم روى مسلم
وأصحاب السنن عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله يأتيني
الرجل فيسألني عن أبيع ماليس عندي ما أبيع منه ثم ابتاعه من السوق فقال صلى
الله عليه وسلم (لا تبع ماليس عندك)

وروى اصحاب السنن الاربعة وصححه الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يحل سلف وبيع ولا ربح مالم يضمن ولا تبع ماليس عندك وصورة ذلك ان
يبيع الرجل بالة من الغزل أو شنبلاً من الخنطة أو كيساً من السكر ونحو
ذلك وليس في ملكه ما بباعه فهو بيع باطل وان اشترى ذلك من السوق
وسلمه ومثل هذا كثير الوقوع في هذا الزمان يبيع السكر أو غيره ثم يشتريه
من أيدي الناس ويسلمه الى المشتري فلا يحل هذا البيع ويحرم على كل منهما
مباشرة ويجب رده والتوبة منه . واما السلم فهو جائز بشروطه والا فهو حرام

فمن شروطه بيان جنس المسلم فيه (وهو المبيع) وصفته ونوعه وقدره وزمان التسليم ومكانه وبيان الثمن كذلك وان يقبض في مجلس العقد وصورته ان يقول المشتري اسلمتك مئة ابرة سورية مثلاً في خمسة شنابل حنطة شرقية مغربلة الى ثلاثة أشهر تسليم حمص ونحو ذلك من البيانات ومن شروطه أن لا يبيع قرية أو مزرعة أو أن يقول من زرعك أو سمناً من غنمك فان عين ذلك فسد وان يكون المسلم فيه مما لا ينقطع في المدة أي من وقت العقد الى وقت الحل فهذا معظم شروطه وأقل مدته في مذهب الحنفية شهر لانه شرع على خلاف القياس لحاجة الناس اليه اذ قد يحتاج الانسان الى الثمن في الحال فيأخذ سلفاً ويتوسع به في تجارة ونحوها ثم ليفي من ربحه فالترفيه عليه يفتضي التأخير عنه ومادون الشهر عاجل فلم يوجد المعنى الذي شرع لاجله والله أعلم .

اخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما قال (قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في التمر العام والعامين فقال لهم (من اسلف في شي فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم)

يبيع ما اشتراه قبل أن يقبضه

من البيع الفاسد ان يبيع الانسان ما اشتراه قبل ان يقبضه وذلك مثل ان يشتري بالة من الخسام المعلوم ولا يستلمها ممن باعه ثم يبيعها من آخر فان هذا البيع كثير الوقوع في هذه الآونة ولربما تجري فيها العقود الكثيرة وتتداولها العقود المتعددة وهي لم تزل عند البائع الاول فهذه العقود كلها فاسدة ماعدا البيع الاول فقد روى البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتي يستوفيه » قال ابن

عباس ولا احسب كل شيء الا مثله .

وروى أحمد عن حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله اني اشتري بيوعاً فما يحل لي وما يحرم علي قال اذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تمضيه وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع السلعة حيث تباع حتى يحوزها التجار الى رحالهم رواه أبو داود .

شراء ما باع بأقل مما باع قبل قبض الثمن

ومن البيع الفاسد ان يشتري الانسان ما باعه بأقل مما باعه قبل قبض ثمنه ولو كان الشراء أو البيع بواسطة وكيله وذلك أن يبيع كيس السكر مثلاً الى آخر بخمسين ليرة سورية الى أربعة أشهر ويسلمه اياه ثم يشتريه منه بأربعين وينقد له ثمنه فهذا بيع فاسد روى أبو حنيفة رضي الله عنه في مسنده عن ابي اسحق السبيعي عن امرأة ابي السفران امرأة قالت لعائشة رضي الله عنها ان زيد بن ارقم باعني جارية بثمانمائة درهم ثم اشتراها مني بستمائة درهم فقالت عائشة رضي الله عنها أبلغني ان الله ابطال جهاده مع رسول الله ﷺ ان لم يتب ورواه احمد وان البائعة هي المرأة وزاد فيه وبش ما شري وبش ما اشتري وذكره في تيسير الوصول وفيه من الزيادة ايضاً قالت رضي الله عنها (فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله) فلم ينكر أحد على عائشة والصحابة رضي الله عنهم متوافرون وان وسطاً ثالثاً بأن باعه المشتري من ثالث واشتراه البائع الاول من المشتري الثاني فهو جائز من حيث الحكم لكن مكروه لانه حيلة الربا وهو المسمى بالعينة وهذه الصورة كما في الفتح يمكن أن تكون محل اتفاق على كراهتها لان العين عادت الى بائعها الاول وقول ابي يوسف باباحتها اذا لم تعد العين الى البائع والله أعلم .

« (البرص) »

وأما البيع الذي شاع في هذه الاوقات المسمى بالبرص فهو من أكل أموال الناس بالباطل يحرم معاطاته والمعمل به والوقوف على سوقه الا المنكر وذلك لما اشتمل عليه من المفاسد وضياع أموال الناس ووقوع المداوة والبغضاء فيما بينهم وافلاس الكثير منهم فهو مخالف للامور الشرعية بوجوده ومشتمل على عدة من من العقود الفاسدة منها انه بيع ما ليس عند الانسان وذلك ان رجال هذا السوق يعرض أحدهم بالة الغزل مثلاً للبيع ويقول من يشتري بالة من الغزل الفلاني بكذا والحال ليس عنده من هذا الصنف في الغالب فيشتريه آخر منه فهذا بيع باطل لانه بيع ما ليس عند الانسان وتقدم مافيه من النهي ثم هذا المشتري يبيع ما اشتراه في هـ هذا السوق فان باعه من غير البائع الاول فهو بيع مالم يقبض وانه فاسد كما تقدم وان باعه من البائع نفسه ففيه مفسدة ثالثة لانه ان باعه بأقل مما اشتراه ففيه شراء ما باع بأقل مما باع قبل قبض الثمن وان بأكثر من الثمن الاول فقد حصل له ربح مالم يضمن لانه الذي اشتراه ولم يقبضه لم يدخل بضمانه بحيث لو هلك يضمن وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن ربح مالم يضمن وهذا اذا كان المروض يبيع سلعة كالغزل والحمام والسكر ونحو ذلك واما اذا كان المروض ذهباً ففيه زيادة على ما تقدم مفسدة أخرى وهي فوات شرط التقابض ان قبيل الذهب بالفضة وكذا ان قبيل بالورق المالي فانه يشترط التقابض على ما دل عليه عبارة الامام محمد في الجامع الصغير في فلوس لا اعتبار الورق بها اذ كل منهما ائتمان بالاصطلاح والتعامل (قوله بالاصطلاح والتعامل) الاوراق المالية معتبرة بالفلوس لمان جامعة ليهما وقد بينت في رسالة خاصة ودفعت ما يرد في ذلك وحققت المقام فاذا قبلت بالذهب او الفضة فقد ذكر في

الاصل انه لا يشترط التقابض اي من الجانبين يل يكفي من 'جانب واحد وبه
اقتى الحانوتي واقتي قاري' الهداية بعدم الجواز الا اذا حصل التقابض من
الجانبين وحمله في رد المختار ان هذا بناء على ما دل عليه عبارة الجامع الصغير فلا
يحتاج عليه بما في الاصل والله أعلم .

والجامع آخر ما ألفه الامام محمد وهو الاحوط في دين الله والابرا للذمة وفي
الحديث « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » ومن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه
وعرضه وأخرج الترمذي وصححه عن كعب بن عياض رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ان اكل امة فتنة وان فتنة امتي المال »
فلا ينبغي للانسان ان ينهمك في جمع المال من غير حله ولا يتجرى في الكسب
الطيب فان آفته عظيمة وأثمه اكبر من نفعه فليكن على حذر منه فان الله سبحانه
وتعالى لم يجعله الا وسيلة الى طاعته وعبادته وبلاغاً الى الآخرة .

بيع المجهول او بضمن مجهول او الى أجل مجهول

ويفسد بيع المجهول كقواه بعثك شيئاً بدرهم او بعتك فرساً بدرهم او بعتك
شئبل حنطة بعشرة دراهم او ثوب خام او نحو ذلك مما هو مجهول الجنس أو النوع
أو الوصف فاذا وصفه بصفات رافعة للجهالة وكان ذلك في ملكه جاز كأن يبيع
شئبل حنطة شرقية مغربلة مثلاً او رطل سمن شرقي مذوب او ثوب خام من
من النوع الفلاني ونحو ذلك وكذا يجوز ان أشار الى البيع بعتك هذا الثوب
أو هذا العدل من الحنطة ونحو ذلك او اشار الى مكانه ولم يكن في المكان المشار
اليه غيره من مسماه لارتفاع الجهالة المفضية الى المنازعة واما اذا كان فيه غيره من
مسميات البيع فلا يجوز كقوله بعتك الفرس التي في هذا الاصطبل واذا فيه
فرسان وفي كل موضع صح البيع ولم يكن المشتري رآه فله الخيار قبل الرؤية

وكذا بمدها الي ان يصرح بالرضا او يبدو منه مايدل عليه .
ومن بيع المجهول ان يبيع احد هذين الثوبين او الثلاثة ولم يذكر خياراً
لنفسه او المشتري ويصح لو قال على ان اعطيك ايها شئت انا او اردت انت في
مدة ثلاثة ايام او اقل ويسمي خيار التمين ولا بد لصحة هذا البيع من بيان
ثمن كل واحد منها ان كان مختلفاً او ثمن الواحد لو متحداً وبيان من له الخيار ومدة
الخيار وان يكون في اثنين او ثلاثة ولو كان في اربعة او اكثر يفسد البيع .
واما جهالة الثمن فكان بيعه بقيمته او بمثل مايبعه الناس او بمثل مايبعه
للناس او يباع في السوق ونحو ذلك فهذا بيع فاسد وكذا لو قال هو نقداً بعشرة
ولشهرين بأحد عشر فقبل المشتري وتفرقا على ذلك فالبيع فاسد واما اذا تراوضا
على ذلك ثم اتفقا في المجلس على احد الثمنين بأن قال قبلته نقداً بعشرة او قال اشتريته
لشهرين بأحد عشر فهو جائز .
وكذا اذا سكت فيه عن الثمن كقوله بعثك هذا الفرس وقال المخاطب
وأنا اشتريت فهو بيع فاسد واما اذا صرح فيه بنفي الثمن فهو باطل كقوله
بعثك اياه بلا ثمن فلا ينعقد أصلاً واما جهالة الأجل فكان بيعه بثمن معلوم الى
اجل مجهول كالبيع الى الحصاد او الدياس او القصاص او الربيع او البيدر ونحو
ذلك مما يتقدم ويتأخر ومثله الى قدوم الحاج وكذا الى صوم النصارى او فطر
اليهود اذا لم يكونا معلومين عند المتعاقدين او احدهما فالبيع في هذا كله
فاسد . ومن هذا مايقع كثيراً في بيع المراجعة فانها يتفقان على قدر الربح
ولا يذكر البائع رأس المال ويعقدان البيع على ذلك فهذا بيع فاسد .
فاذا بين الثمن في المجلس قبل الافتراق انقلب صحيحاً والمشتري الخيار وان
افترقا قبل البيان تقرر الفساد .

واذا أسقط المشتري الاجل قبل حلوله صح البيع وكذا اذا دفع الثمن قبل الحل انقلب صحيحاً واما اذا باع بضمن معلوم الى اجل مجهول جهالة فاحشة كهبوب الريح ونزول المطر فهو فاسد ولا ينقلب صحيحاً الا اذا اسقط الاجل في مجلس العقد او بنقد الثمن فيه ومن ذلك بيع بضمن مؤجل ولم يذكر أجلاً أصلاً كأن يقول بعتك هذا الفرس بمئة درهم مؤجلة او بالدين ونحو ذلك .

بيع بشرط

روى الترمذي وصححه عن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال (الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً حرم حلالاً او أحل حراماً والمسلمون على شروطهم الا شرطاً حرم حلالاً او أحل حراماً) ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم وغيره (لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن) وعند الطبراني والحاكم :
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط وليعلم ان الشروط التي تذكر في عقد البيع ثلاثة أنواع الاول ما يصح معه العقد ويمتبر الشرط والثاني ما يصح معه العقد ويلغو الشرط والثالث ما يفسد العقد فيلغو الشرط فالاول اذا كان شرطاً يقتضيه العقد او من ملائحته او ورد بجوازه الشرع او جرى به عرف عام فالبيع مع هذا صحيح والشرط معتبر فالشرط الذي يقتضيه العقد بان يكون من موجبات العقد بأن يثبت بمجرد العقد وان لم يذكر مثل أن يقول بعتك هذه الفرس على ان تمتلكها او على ان تتصرف بها كما تشاء فان هذا يثبت بمجرد البيع وان لم يذكر في العقد او على ان تنقد الثمن قبل قبض المبيع

فإن هذا هو الواجب في حقها ومثله على أن يكون الثمن حالا أو لسيرات
موزونة أو أن البيع سالم من العيوب ونحو ذلك مما يثبت في حق المتبايعين بلا ذكر
فالبيع صحيح والشرط لازم . والشرط الملائم للعقد بأن يكون مؤكداً كما
يوجب العقد مثل أن يبيع بشرط أن يعطي المشتري بالثمن رهناً كذا ويدفعه في المجلس
أو كفيلاً فلاناً ويكون حاضراً فيقبل في المجلس
أو على أنه بريء من كل عيب لأن قصده به أن يكون البيع لازماً على كل حال
فالبيع مع هذه الشروط صحيح ومن ذلك إذا اشترى الثور على أنه فلاح
أو الفرس على أنه هملج أي (رهوان) أو الثوب على أنه مثلك مثلاً أو على أن
صباغه لا يجل ونحو ذلك من الأوصاف المرغوب فيها فيصح البيع فإن ظهرت كما
شرط لزم البيع والا فالمشتري بالخيار أن شاء قبلها بكل الثمن وأن شاء ردها
ومن هذا النوع إذا اشترى البقرة على أنها حلوب أو طرقة الفحل فالبيع صحيح
ويلزم أن كان كما ذكر والا فيخير المشتري كما تقدم وأما إذا اشتراها على
أنها تحلب كذا رطلاً أو أنها حامل فالبيع فاسد للفرار إذا الحمل والحلب هذا
المقدار غير محقق ولا يمكن الاطلاع عليه للحال والشرط الذي ورد الشرع
بجوازه هو شرط الخيار للبائع أو للمشتري أو لهما فيصح البيع مع هذا الشرط
إذا بين مدة الخيار ولمن له الخيار أن يفسخ في المدة وإذا مضت المدة ولم يفسخ
لزمه البيع والشرط الذي جرى به عرف كان يشتري حمل حطب على أن
يوصله إلى بيت المشتري مثلاً أو يشتري النعل على أن يشركه
أو الثوب الخلق من بائع الثياب العتيقة على أن يرقمه فكل هذا جائز لجريان
العرف في ذلك .

النوع الثاني وهو الذي يصح معه البيع ويلغو الشرط أن يكون شرطاً

لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ولم يرد الشرع بجوازه ولا جرى به عرف*
ولكن لا منفعة فيه لأحد كقوله بعثك هذه الفرس على أن تطعمها
الشعير أو على أن لا تركبها أو على أن تركبها ولا تحمل عليها أو لا تفلح عليها
أو الثوب على أن تلبسه أو تلبسه غيرك فهذه الشروط لا تفسد البيع وتلفو لعدم
المطالب بها ومثلها على أن تبعة لغيرك صح البيع وبطل الشرط .
وإذا قال بعتك هذه الأرض على أن ت عمرها مسجداً أو الدار على أن تتخذها
مسجداً أو الطعام على أن تصدق به فيفسد البيع لكونه صار فيه حق لله
تعالى وكل شرط يصح منه البيع مما تقدم ان ذكر الشرط بمعنى .
وان ذكر (بان) لا ينعقد اكونه تعليقاً ، البيع لا يقبل التعليق بالشرط
والله أعلم .

النوع الثالث : من الشروط وهو الذي يفسد البيع أن يكون شرطاً
لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ولم يرد الشرع بجوازه ولم يجر به عرف وفيه منفعة
لمن هو من أهل الاستحقاق أي لأحد من الناس كأن يبيع الدار على أن
يسكنها البائع كذا شهراً أو الدابة على أن يركبها أو على أن يقرض البائع
المشتري كذا درهماً أو العكس أو يقرض البائع أو المشتري زيداً كذا درهماً أو
ان يبيعه من زيد أو غير ذلك مما فيه نفع له مطالب . ومن ذلك ان
يبيع زيتاً على ان يزنه بظرفه ويطرح على كل ظرف كذا رطلاً فالبيع فاسد
لان هذا شرط يخالف لمقتضى العقد اذ مقتضاه طرح مقدار وزنه ومثل الزيت
جميع مايوزن بوزانه كالسكر والارز والقهوة والسمن والفحم . وإذا شرط

ان يطرح وزن الوعاء فيجوز كما لو عرف وزنه وطرح مقداره والظاهر ان
مثله لو أخذه بوعائه ولا يطرح شيئاً اذا كان وزن الوعاء معلوماً والله أعلم .

- الربا -

الربا معناه الفضل والزيادة وهو نوعان ربا الفضل وربا النسيئة
أي التأخير . فربا الفضل انما يظهر عند مقابلة الجنس بجنسه ويحرم في الكيل
والموزون لافي غيرهما من المدودات والمذروعات والقيميات كالثياب والحيوانات
وربا النسيئة يحرم في بيع الجنس بجنسه وان لم يكن كيلياً ووزنياً ولو
متساوياً كبيع يبيض ببيض لأجل وفي بيع الكيل بالكيل او الوزني
بالوزني وان لم يكونا من جنس واحد كبيع حنطة بشعير أو سمن بزيث لأجل
فعلة ربا الفضل اجتماع الجنس والقدر الشرعي الكيل والوزن وعلة ربا النسيئة
اجتماعها او وجود الجنس في البدلين فقط او وجود القدر فيها بأن يكون كل
منها كيلياً او وزنياً والأصل في هذا حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر
والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً يداً فإذا
اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يداً يداً) رواه مسلم وأحمد
والنسائي وابن ماجه وأبي داود نحوه وفي آخره وأمرنا أن نبيع البر بالبر والشعير

والشعير بالبر يدأ بيد كيف شئنا والاحاديث في هذا المعنى كثيرة عن عدة من الصحابة رضي الله عنهم وحرمة الربا قطعية ثبتت بالكتاب والسنة والاجماع والتوبة منه واجبة ورده فريضة ان كان قائماً وان هالكاً فيجب رد مثله او قيمته ومن المسائل المتعلقة بهذا الباب حرمة "واباحة" أنه يحرم بيع حنطة بحنطة ~~او~~ وأحدها أكثر كيلا من الاخرى كشنبل بشنبل ومسحة مثلاً وكذا اذا جهل مقدارها او مقدار أحدها كبيع هذه الصبرة بهذه الصبرة او بيع هذه الصبرة بمشرة شنابل لاحتمال ان يكون أحد البديلين أكثر من الآخر واحتمال الربا في كحقيقة الربا في الحرمة ومن فروعه ان يبيع قنطار حنطة بقنطار منها فلا يجوز لاحتمال ان يكون أحدها أكثر كيلا من الآخر ومثل هذا الشعير والتمر والملح لان هذه كيلية بنص الشارع فلا تتغير كما ان الفضة والذهب وزني لا يتغير وما عدا هذه الستة يتبع فيها العرف وتبديل العرف فيحرم بيع كيلي عرفاً بكيلي عرفاً نسيئة او بجنسه متفاضلاً والله اعلم .

ويحرم بيع زيت بزيت وأحدها أكثر من الآخر وزناً ومثله السمن والدبس وغيرها من الموزونات فهو على قياس ما تقدم بالكيلات وحل كل ذلك اذا كان متائلاً يدأ يد وان لاجل فيحرم واذا يبيع الحنطة بالشعير او الزيت بالسمن وكان أحد الموضين أكثر من الآخر حل اذا كان يدأ يد واذا باع الحنطة بالشعير الى أجل حرم ومثله الشعير بالتمر والملح اذا كان نقداً يجوز وان كان أحدها أكثر كيلا من الآخر وان لاجل لا يجوز ومثله الوزني فلا يجوز بيع دبس بسمن لأجل وان حالاً جاز ويجوز بيع سمن بحنطة لأجل لان السمن

وزني والحنطة كيبي فلم يجمعها قدر فيحل الفضل والنساء أي التأخير .

وحرم بيع الفضة بالفضة واحداً البدين أكثر وزناً من الآخر أو متساويين واحدهما مؤجل . وإن تساويا وقبضا قبل الاقتراض حل ذلك .

ومثله الذهب بالذهب . والمضروب من الذهب والفضة يجوز اعتبار العدد فيه إذا كان معلوم الوزن وإن لا تتفاوت أفراده كالليرات العثمانية أو الانكليزية والريالات وانصاف الليرات السورية وارباعها في زماننا فإن وزنها مضبوط معلوم لا تختل فيجوز لأن ذكر العدد فيها كناية عن ذكر الوزن فيجوز صرف نصف ليرة سورية فضية برمين منها وكذا بخمس قطع من الفضة لعلنا بتساوي البدين في الوزن وكذا ليرة عثمانية ذهبية بنصفين منها ويجوز بيع ذهب بفضة وبالعكس ولو منفاضلا إن كان يداً بيد والا حرم وإن بيع ذهب وفضة بذهب وفضة جاز إذا كان يداً بيد ولا ينظر إلى الوزن صرفاً للجنس إلى خلاف جنسه أي يعتبر كون الفضة من أحد الجانبين بمقابلة الذهب من الجانب الآخر ، والذهب من الجانب الأول بمقابلة الفضة من الآخر وعليه يتفرع صحة بيع درهمن ودينار بدرهم ودينارين ويبيع كركر وبروكر شعير بكرى بروكرى شعير ويبيع احد عشر درهماً بمشرة دراهم ودينار وسيا تي التنبيه على كراهته وجاز بيع دراهم القرض بدنانير مقبوضة في المجلس وكذا كل قرض مكيل أو موزون إذا قبضه المستقرض يجوز شراؤه من المقرض ولو كانت غنية باقية في يد المقرض إذا دفع الثمن في مجلس البيع وإن لم يدفع الثمن حتى تفرقا لم يصح البيع لفرقهما عن دين بدين وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع السكالي بالسكالي أي يبيع الدين

بالدين . ولا يجوز بيع الحنطة بدقيق أو برغل لامتساوياً ولا متفاضلاً لا كيلاً ولا وزناً ولا يبيع برغل بدقيق كذلك والحيلة فيه ان يبيع الحنطة بدراهم ويشترى بالدراهم دقيقاً أو برغلاً أو العكس .

ويجوز بيع الدقيق بالدقيق كيلاً مكبوساً ويجوز استقراضه وزناً استحساناً لتعارف الناس ذلك وكذا يبيع بهجنسه متساوياً وزناً اذا تعارف الناس ذلك واستحسنه أبو يوسف وعليه الفتوى .

ويجوز بيع الخبز بالدقيق او الحنطة متساوياً او متفاضلاً لان الخبز صار جنساً آخر بالصفة وهذا اذا كان حالاً مقبوضين بلا خلاف وكذا اذا كان الخبز مقبوضاً والحنطة او الدقيق لاجل واما اذا كان الحنطة او الدقيق مقبوضاً والخبز لاجل ففيه خلاف والراجح الجواز ان استوفي شرط السلم والاحوط ان يبيع الحنطة من الخبز بخاتم مثلاً ثم يبيع الخاتم منه بخبز معلوم النوع والصفة والقدر فيكون ثمناً ويجوز استقراض الخبز وزناً وعدداً عند محمد وعليه الفتوى وعند أبي يوسف يجوز وزناً لا عدداً وبه جزم في الكثر وفي الزيلعي وعليه الفتوى أقول وهذا احوط والاوّل ايسر والله أعلم .

ويجوز بيع تفاحة بتفاحتين وليضة ببيضتين وجوزة بجوزتين وشاة بشاتين وفس بفرسين وثوب خام بشويين وثوب شامي بشويين منه وذراع قماش بذراعين كل هذا اذا كانت بأعيانها وان لم يمين البدلان من هذه أو كان احدهما لاجل لا يجوز لاتحاد الجنس .

ويجوز بيع فلس بفلسين بأعيانها وعلى اعتباره يجوز بيع ورقة سوريّة

او مصرية بورقتين بأعيانها اي اذا تعين كل من البدلين ومثله ما كان غالب
الفض النحاس فيه اكثر من الفضة فيجوز التفاضل فيه ان كان يبدأ بيد ولا يفتي
بمثل هذا البيع كما يأتي التنبيه عليه .

وأما بيع الفلوس بمثلها ولو متفاضلا او بالدرام او بالدنانير فأن حصل
التقايض من الجانبين - جاز وان لم يحصل من الجانبين لم يجز قولاً واحداً وان
حصل من أحد الطرفين فعلى ما ذكر محمد في الأصل يجوز ودكر في الجامع
الصغير ما يدل على انه شرط من الجانبين ومنهم من صحح ما في الجامع لان الفلوس
لها حكم العروض من وجه وحكم الثمن من وجه فجاز التفاضل للاول واشترط
التقايض للثاني والاوراق المالية اعتبار بالفلوس لكون كل منها اثنان بالاصطلاح
فاعتبر ذلك فيها والذي ينبغي ان يرجح ما في الجامع الصغير من منع بيعها بالدرام
والدنانير لاجل لما مران بعضهم صححه ووجهه ظاهر ولان الجامع آخر ما ألفه
الامام محمد فما فيه هو المعول عليه كما في البحر والله أعلم .

البيع المكروه

البيع المكروه ما كان النهي فيه لمعنى مجاور له لا في اصله ولا في شرائط صحته
وهذا النهي لا يوجب الفساد بل الكراهة فالبيع المكروه من أنواع البيع
الصحيح فيملك المشتري المبيع والبائع الثمن بمجرد العقد بلا توقف على القبض
ولكنه مثل الفاسد من حيث المنع الشرعي وحصول الاثم به ووجوب التراد

فيه لوجوب رفع المعصية على المتعاقدين قال في الفتح وهو حق لان رفع المعصية واجب بقدر الامكان ا. هـ .

فمن المكروه البيع عند الاذان الا^١ ول يوم الجمعة لانه مخل بالسعي الى الصلاة ومن المكروه بيع الشي^٢ اليسير بثمن غال لحاجة القرض وصورته ان يقرضه مئة درم مثلاً ويبيعه مايساوي درهماً بعشرين درهماً فهذا البيع جائز (بمعنى منعقد صحيح) لكنه مكروه اذ لولا القرض لم يشتري المستقرض هذا الشي^٣ بهذا الثمن وكل قرض جر نفعا فهو حرام واما اذا باع الشي^٤ اليسير بثمن غال بدون قرض وبلا تفرير فلا كراهة واذا كان مع التفرير وهو ان يصف البيع بغير صفته فهو مكروه والكذب حرام سواء كان التفرير منه او من السمسار او كان من المشتري للبائع وللمغرور الخيار اذا علم ذلك وكان الغبن فاحشاً فأن شاء اخذه بكل الثمن اورده ومن هذا اذا باع مرابحة وزاد على ما اشتراه به خيانة فهو مكروه والكذب حرام واذا علم ذلك المشتري فله رده او أخذه بكل الثمن وان هلك او استهلكه لا يرجع بشي^٥ . ومنه ان يكتتم عيباً فيها اذ يجب على البائع اذا كان في البيع عيب ان يظهره على المشتري ويحرم عليه كتمه .

ويكره النجس وهو ان يزيد في السلعة ولا يريد الشراء بل ليقر غيره او يمدح السلعة بما ليس فيها بأن يقول هذا أعلا جنس او نحو ذلك . ويكره ان يسوم على سوم الغير او يشتري على شرائه او يبيع على بيعه كل ذلك مكروه لما فيه من وقوع العداوة والبغضاء . ومن المكروه تلقي الجلب وهو ان يخرج خارج البلد فيتلقي الواردين

بالطعام ونحوه الى البلد فيشتره منهم بأقل من سعره في البلد مخادعاً لهم او بسعره ولكن في البلد عوز بحيث يكون خروجه مضراً بأهل البلد مسيئاً لغلاء الاسعار عليهم فالكرهه لتليس السعر على الواردين او لحوق الضرر بالامة وأهل البلد فاذا انتفى كل ذلك فلا كراهة .

ويكره بيع الحاضر للبادي في أيام قحط وقلة وذلك أن الفلاح أو البدوي مثلاً لو أراد ان يبيع بنفسه يبيع بأرخص مما يبيع الحاضر فيمنعه الحاضر ويقول أنا أبيع لك بأكثر او دعه عندي ابيعه تدريجاً بثمن غالى ونحو ذلك فالعلة فيه الحاق الضرر بالامة وحيث لا ضرر ، لا كراهة .

ويكره التصرف في المبيع بعد قبضه قبل كياله او وزنه ان شراء مكايلة او موازنة بأكل ونحوه لما روى ابن ماجه عن جابر رضي الله عنه (انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجري به صاع البائع وصاع المشتري وروي مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يكناله) والمذروع مثل المكيل فلا يجوز للمشتري التصرف فيه قبل ذرعه ان اشتراه مذارعة ولو باعه قبل كياله او وزنه او ذرعه فاليبيع فاسد ولو كاله البائع أو وزنه بعد البيع في حضرة المشتري كفاه ذلك والله أعلم .

ومن المكروه بيع العينة ومن المكروه بيع العصير ممن يتخذ خمرأً ومثله ما تقوم العصية به بعد صنعه واما ما تقوم بهينه فحرام اتفاقاً ولا يجوز عندها

[تنبيه مهم]

اليوم التي يذكرها الفقهاء كبيع درهم ودينارين بدرهمين ودينار وبيع عشرة دراهم ودينار بأحد عشر درهما ونحو ذلك فهي جائزة من حيث الحكم لكن مع الكراهة لأنها حيلة إسقاط الربا قال في الهداية : ولو تباعا فضة بفضة أو ذهباً بذهب واحد أو أقل ومع الأقل شيء آخر تبلغ قيمته باقي الفضة جاز من غير كراهة وإن لم تبلغ فمع الكراهة وإن لم يكن له قيمة لا يجوز البيع اهـ . وجعل في الفتح هذا الفرع أصلاً كلياً يفيد الكراهة في كل موضع لم ينص فيه عليها كالمثالين السابقين فقال والذي يقتضيه النظر أن يكون مكروهاً إذا لفرق بينها وبين المسألة المذكورة في جهة الكراهة وغاية الأمر أنه لم ينص هناك على الكراهة فيه ثم ذكر أصلاً كلياً يفيد اهـ .

وفي الإيضاح وإنما كرهه محمد ذلك لأنه إذا جاز على هذا الوجه ألف الناس التفاضل واستعملوه فيما لا يجوز اهـ .

هـ قيل إنما كرهه لأنها باسرا الحيلة ولا في إسقاط الربا والله أعلم . وفي الهداية أيضاً في بيع ما غلب غشه من الدراهم والدينارين قال وإن بيعت بجنسها متفاضلاً جاز صرفاً للجنس إلى خلاف الجنس إلى أن قال رضي الله عنه ومشايخنا رحمهم الله لم يفتوا بجواز ذلك في العدالي والقطارفة لأنها عرّ الاموال في ديارنا فلو أبيع التفاضل فيها يفتح باب الربا اهـ . قال في الفتح فإن الناس حينئذ يمتدّون التفاضل في الاموال النفيسة

فيتدرجون الي ذلك في النقود الخالصة فممنع ذلك حسماً لمادة الفساد اهـ .

اقول فعلى هذا لا تجوز الفتوى بجواز بيع الفلوس متفاضلا وكذا الاوراق المالية متفاضلة لادبا أموال عزيزة نفيسة فلو ابيح التفاضل فيها لتطرق الناس الى الربا وانفتح لهم بابه ومن حام حول الحمى يوشك ان يقع فيه على انه لا يمكن ان يدفع احد الفضل الا لمنفعة له من الآخذ وهو اكثر ما يكون في القرض فيكون هذا البيع من حيل الربا المكروهة تحريماً وقد جر قرض المقرض عليه نفماً وكل قرض جر نفماً فهو حرام والله أعلم .

قل في الفتح (بعد ذكر صور بيع العينة) قالوا وهذا البيع مكروه وقد محمد رحمه الله تعالى هذا البيع في قلبي كامثال الجبال ذميه اخترعته أكلة الربا وقد ذمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :

(اذا تبايتم بالمين واتبعتم اذئاب البقر ذلتم وظهير عليكم عدوكم) .

اي اشتغلتم بالحرث عن الجهاد وفي رواية (سلط عليكم شراركم فيدعوا خياركم فلا يستجاب لهم) وقيل اياك والعينة فانهما لعينة اه على أن مثل هذه البيوع من المتشابه التي ينبغي ان يتباعد عنها من اراد ان يستبرى لدينه وعرضه كما قال صلى الله عليه وسلم فيها اخرج به البخاري ومسلم (الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي حول الحمى يوشك ان يرتع فيه وفي رواية للبخاري والنسائي (الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهة فمن ترك ما شبه عليه من الاثم كان لما استبان اترك ومن اجتأ على

ما يشك فيه من الاثم أو شك أن يواقع ما استبان (

وحاصل ما فسر به العلماء الشبهات على ما في فتح الباري اربعة اقوال .

احدها ما تمارضت فيه الاداة الثاني ما اختلف فيه العلماء . الثالث المكروه لانه يجتذبه جانباً الفعل والترك . الرابع المباح اي الاكثار منه فان الاكثار من الغايات يحوج الى كثرة الاكتساب الموقوع في مالا يستحق او يقضي الى بطار النفس واقل ما فيه الاشتغال عن مواقف العبودية وهذا معلوم بالعادة مشاهد بالعيان ولا بد ان يكون كل من الاربعة مراداً والله أعلم .

ولا يخفى ان المستكثر من المكروه تصير فيه جرأة على ارتكاب المنهى في الجملة او يحمله اعتياد ارتكاب المنهى غير المحرم على ارتكاب المنهى المحرم اذا كان من جنسه او يشبهه ومن تعاطى ما نهى عنه يصير مظلماً القلب لفقد نور الورع فيقع في الحرام ولو لم يختار الوقوع فيه .

وروى أحمد والترمذي وحسنه والحاكم وصححه عن عطية السعدي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا يبلغ العبد ان يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً مما به بأس .

وروى النسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم « دع ما يريك الى ما لا يريك » ورواه الطبراني من حديث واثله بن الاسقع وزاد فيه قيل فمن الورع قال (الذي يقف عند الشبهة) .

وروى البزار عن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(أفضل العيادة الفقه وأفضل الدين الورع) وأحاديث هذا الباب أكثر من أن
تحتصر وأفضل الورع أشهر من أن يذكر والله الموفق والمعين .
فإن قلت باب الورع في هذا الزمان مغلق إذ لو فتح لانسد كثير من أبوابه
المعاملات الضرورية وإنني يتمنى لنا عمل أو تجارة مع تجنب المكروه والمشتبه
والزمان على ما ترى من تلوث أهله بمعاملة الأجانب ومخالطة الصيارفة والبنوك
فاعلم يا أخي أن هذا من تلبس الشيطان وتدليسه فإنه يجري من ابن آدم
مجرى الدم في المروق كما أخبر صلى الله عليه وسلم فلا عليك إلا أن تقيم الحجة
عليه وتقول إن شريعتنا خاتمة الشرائع ونبينا سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم
خاتم النبيين . وإن شريعته صالحة لكل زمان وفي كل مكان من لدن بعثته صلى
الله عليه وسلم إلى يوم القيامة لا تبلى جذتها ولا يعتريها نقص ولا يتطرق عليها
نسخ وأحكامه صلى الله عليه وسلم عامة لم يخص أحداً بحكم ولا ميز قريباً بعلم
هذا على بن أبي طالب ومكانته من رسول الله صلى الله عليه وسلم معلومه فقد قال
(ما خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء ليس عند الناس ، ما عندنا إلا
كتاب الله وما في هذه الصحيفة لصحيفة فيها أسنان الديات) وما كان خطابه صلى
الله عليه وسلم لو ابصه « استفت قلبك » مختصاً بوابصة بل قال له بعد « التبر »
ماطمأنن إليه النفس واطمأن إليه القلب والائتم ما حاك في القلب وتردد في
الصدر وإن افتاك الناس وافتوك ، رواه أحمد ومثله لابي ثعلبة الخشني رواه

حمد أيضاً كيف وقد أمر صلى الله عليه وسلم بالتبليغ إلى من وراءهم فقال ليبلغ
الشاهد منكم الغائب فرب مبلغ أو عى له من سامع .

وروى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم (من أكل طيباً وعمل في سنة وأمن الناس بوائقه دخل الجنة) قلوا
يا رسول الله إن هذا في امتك اليوم كثير قل (وسيكون في قرون بعدى)
فهل بعد هذا يكون للشيطان وتدليسه سبيل نعم الأمر في هذا الزمان
شاق ولكن الله سبحانه يقول :

(وابتلوناكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبوأخباركم) .

وروى البزار والطبراني وابن حبان في صحيحه عن أنس رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كانت الدنيا همته وسدمه ولها شخص
واياها نوى جعل الله عز وجل الفقر بين عينيه وشتت عليه ضيعته ولم يأت منه بها
إلا ما كتب له ومن كانت الآخرة همته وسدمه ولها شخص واياها نوى
جعل الله عز وجل الفنى في قلبه وجمع عليه ضيعته وأتته الدنيا وهي صاغرة ،
ورواه الترمذي ولفظه (من كانت الآخرة همته جعل الله غناه في قلبه وجمع
له شمله وأتته الدنيا وهي راغمة . ومن كانت الدنيا همته جعل الله فقره بين
عينيه وفرق عليه شمله ولم يأت منه من الدنيا إلا ما قدر له)

فالسعيد الموفق من يحتاط في مواضع الخلاف ويتقي ما تمارضت فيه الأدلة
كما يجتنب المكروه والمحرم ليسلم في دينه وليستبري لمرضه وأما تتبع الرخص في
الخلفيات ونحوها لغير ضرورة فهو من ضعف الإيمان وقلة اليقين والتهاون في دين

الله وعدم النصيحة له وخديمة للنفس واعانة لها على اتباع هواها .
 فصاحب العزيمة في دين الله والمازم في امره لا يمسر عليه الورع والاخذ
 بالاحوط كما قال حسان بن ابي سنان رحمه الله مارأيت شيئاً أهون من الورع
 (دع ما يربك الى ما لا يربك) . ذكره البخاري عنه معلقاً والله الموفق
 واليه الملتج ومنه العصمة وهو الممين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى
 الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد
 لله رب العالمين .



بسم الله الرحمن الرحيم

لما حرر فضيلة أمين فتوى حمص الشيخ عبد العزيز عيون السود رسالته
 في المقادير الشرعية ومعادلتها بالغرام واطلع عليها سماحة مفتي الشافعية في حلب
 الشيخ أسعد العبيجي كتب اليه كتاباً مما جاء فيه :
 (ثم ظهر لي أن الحق في معادلة الدرهم العرفي بالغرام كان كما قدرتموه لا كما
 قدرته أنا والفرق بيننا حبة في كل درهم) ولأهمية الرسالة ثبت موجزاً
 عنها مع الجدول الملحق بها على المذاهب الاربعة . والله تعالى الموفق

مقدمة : المتعارف عند الصاغرة أن :

$$\frac{5}{6} ٢٠ مثقالاً عرفياً = ١٠٠ غ ٥ قيراط عرفية = ١ غرام$$

$$\frac{1}{4} ٣١ درهماً عرفياً = ١٠٠ غ ١ قيراط عرفي = ٤ حبات$$

$$\text{فالدرهم العرفي} = ٣٠,٢٠ غ \text{ والدرهم العرفي} = ٦٤ حبة$$

فخمس الحبة تعادل ١ س . غ والحبة ٥ س . غ والغرام ٢٠ حبة وقد اختبرته فوجدته كذلك .

إذا تبين هذا فاعلم أن الدرهم الشرعي درهمان ، درهم أخذت به الحنفية وهو ١٤ قيراطاً شرعياً كل قيراط خمس حبات فالدرهم الحنفي ٧٠ حبة = ٣٠,٥ غ ودرهم أخذت به الأئمة الثلاثة وهو على الصحيح عندهم $\frac{2}{3}$ ٥٠ حبة = ٢٠,٥٢ غ واتفقوا على أن المئقال الشرعي درهماً وثلاثة أسباع الدرهم لكن كل بدرهمه . فالمئقال عند الحنفية ١٠٠ حبة = ٥٠ غرامات وعند الباقيين ٧٢ حبة = ٣٠,٦٠ غ وأما الارطال الشرعية فأخذت الحنفية بالرطل العراقي وقدره ١٣٠ درهماً بدرهمهم = ٤٥٥ غ . وهو وزن الليفة تماماً .

وأخذت المالكية بالرطل البغدادي الذي قدره ١٢٨ درهماً بدرهمهم = ٣٢٢,٥٦ غ

والحنابلة والشافعية بتخريج النووي بالبغدادي الذي هو $\frac{4}{7}$ ١٢٨ درهماً بدرهمهم = ٣٢٤ غ

والشافعية بتخريج الرافعي بالبغدادي الذي هو ١٠٠ درهماً بدرهمهم = ٣٢٧,٦٠ غ واتفق الأربعة على أن الوسق ستون صاعاً والصاع أربعة أمداد .

وأوجبوا تحرير الصاع بالماش أو المدس . والمد رطلان عند الحنفية ورطل وثلاث عند الباقيين . والقلتان باتفاق بمن قال بهما ٥٠٠ رطل لكن كل مقدر برطله في كل مما تقدم وجميع هذا معادل في الجدول التالي بالغرام والحمد لله رب العالمين .

• نصوب الأخطاء واستدراك ما فات من الرسالة

خطأ	صواب	صحيفة	سطر	خطأ	صواب	صحيفة	سطر
أحوال	أحوال	٢	٢	أو أحدهما	واحداهما	١٩	٥
الجحيم من	الجحيم مع	٢	٣	الرباني كحقيقة	الربا كحقيقة	١٩	٨٤٧
عنها	عنها	٢	٥	عنه	عنه	٢٠	١٧
كلوما	كلوا	٢	٧٩٦	ير	غير	٢٥	٥
واعلم الله الله	واعلم الله	٣	٨	سقاط	اسقاط	٢٥	١٣
خلقا	خلفاً	٣	٩	يقضي	يفضي	٢٧	٥
وبر	وبر	٣	١٦	ومن الورع	فمن الورع	٢٧	١٨
والصديقين	والصديقين	٣	١٨	وتمت أخطاء	آخر لا تخفى	على التأمل	
القد	العقد	٤	١٨	ان شاء الله تعالى			
بتنازل	يتنازل	٦	٦				
فليتبه	فليتبه	٦	١٢				
وصححة	وصححه	٩	١٤				
النهى هذا	النهى ثم هذا	١٢	٩				
خرى	أخرى	١٢	١٦				

طُبعت هذه الرسالة
في



كافة المطبوعات . ماونيت وناقرة . كلياتها . اقسام

لصحابها مسدي ورفاعي هاتف - ١٧٥٦